الأمم المتحدة

CRPD/CSP/2024/SR.4

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

Distr.: General
27 August 2024
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية
حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

الدورة السابعة عشرة

نيويورك، 11-13 حزيران/يونيه 2024

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، 12 حزيران/يونيه 2024، الساعة 15:00

الرئيس: السيد تاتولاشفيلي (نائب الرئيس بالوكالة).....(جورجيا)

المحتويات

البند 5 من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية *(تابع)*

(أ) مناقشة عامة *(تابع)*

(ب) مناقشات المائدة المستديرة *(تابع)*

'2' الأشخاص ذوو الإعاقة في حالات الخطر والطوارئ الإنسانية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وتبيانها في مذكرة، وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

24-10518 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

نظرا لغياب السيد الأدب (تونس)، تولى رئاسة الجلسة السيد تاتولاشفيلي (جورجيا)، نائب الرئيس بالوكالة.

افتُتحت الجلسة الساعة 15:05.

البند 5 من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية *(تابع)*

(أ) مناقشة عامة *(تابع)*

1 - **السيد الضَّحَّاك** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده يتطلع إلى تعزيز التعاون الدولي الثنائي والمتعدد الأطراف بهدف بناء مهارات وقدرات الأشخاص ذوي الإعاقة، وتمكينهم ودعمهم في جميع جوانب حياتهم. ومهما بلغت الجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق هذه الغاية، فإنها ستظل قاصرة عن بلوغ الأهداف المنشودة بسبب العوامل الاقتصادية وغيرها من العوامل السياسية الخارجية.

2 - ومضى يقول إن حكومة بلده اعتمدت خطة وطنية بشأن الإعاقة في عام 2022، تماشيا مع التزامها بحماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تتضمن الأهداف الاستراتيجية الأربعة التالية: تطوير القدرات المؤسسية؛ وتعزيز توفير الخدمات الصحية وخدمات إعادة التأهيل؛ وتسهيل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات العامة؛ وتعزيز التنمية الاجتماعية الشاملة للجميع. وأنشأت حكومة بلده أيضاً مجلساً أعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة يتحمل المسؤولية عن وضع سياسات الدولة في هذا المجال، وعن ضمان إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقال إن بلده يعمل مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والشركاء الدوليين من أجل تقديم الدعم المادي والتقني للأشخاص ذوي الإعاقة؛ وتنظيم برامج توعية ودمج وتدريب لهم ولمن يقدمون الرعاية إليهم؛ ودعم أعمالهم التجارية وسبل عيشهم من خلال توفير الدعم المالي والقروض الميسرة الشروط.

3 - ومع ذلك، أدى إرث الألغام والذخائر المتفجرة التي خلفتها التنظيمات الإرهابية إلى زيادة كبيرة في عدد الأشخاص ذوي الإعاقة. وأدت التدابير القسرية غير القانونية الأحادية الجانب أيضا إلى زيادة معاناة الأشخاص ذوي الإعاقة، وحدّت بشدة من قدرة حكومة بلده على توفير الخدمات الأساسية والمعدات الطبية والأطراف الصناعية للأشخاص ذوي الإعاقة.

4 - **السيد كولهانك** (تشيكيا): قال إن بلده أحرز مزيداً من التقدم في تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما المادتان 12 و 29. واعتمدت حكومة بلده قانوناً بشأن إدارة الانتخابات يتضمن العديد من الأحكام التي تهدف إلى دعم ممارسة الأشخاص ذوي الإعاقة لحق التصويت، وضمان إمكانية الوصول إلى العملية الانتخابية برمتها من خلال ترتيبات تيسيرية معقولة. ويزيل القانون العقبات التي تحول دون ممارسة الأشخاص ذوي الإعاقة حق التصويت تحت الوصاية الكاملة أو الجزئية؛ ويوضح القواعد الخاصة بالمساعدة في مراكز الاقتراع، مع إلغاء القيود غير الضرورية؛ ويُوجب توفير معلومات بلغة الإشارة التشيكية في نظام المعلومات الخاص بإدارة الانتخابات عن إمكانية الوصول دون عوائق إلى مراكز الاقتراع وعن مبادئ التصويت. وسيدخل القانون حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير 2026.

5 - وأضاف قائلا إن السلطات الحكومية والإقليمية والبلدية والمنظمات غير الحكومية والإنسانية في تشيكيا ستواصل، في إطار مواجهتها للعدوان الروسي المستمر، تقديم المساعدات الأساسية والمعونة الإنسانية للاجئين من أوكرانيا، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة وعائلاتهم.

6 - **السيد أوروسكو** (كولومبيا): قال إن المشاكل الاجتماعية القائمة منذ وقت طويل والمشاكل الاجتماعية الجديدة تولد فجوات من عدم المساواة وعدم الإنصاف وتديمها وتزيد من تفاقمها. وتنفذ حكومة بلده إصلاحات مختلفة لجعل قطاعات العمل والتعليم والمعاشات التقاعدية والصحة أكثر شمولاً وأكثر استجابة لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. وتقدم وزارة المساواة والإنصاف التي أُنشئت مؤخرًا خدمات الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك المساعدة الشخصية والتكنولوجيات المساعِدة والدعم المالي من أجل تحقيق الاستقلالية الاقتصادية. وأنشئ صندوق لسد فجوات عدم المساواة وعدم الإنصاف. وتخصص موارده لزيادة شمول التعليم والتوظيف وتنفيذ الخطة الوطنية لإمكانية الوصول. واعترافاً من الحكومة بأن الرعاية هي شكل من أشكال العمل غير المدفوع الأجر، وبهدف دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومقدمي الرعاية، أنشأت حكومة بلده نظاماً وطنياً للرعاية يكمّل النظام الوطني للإعاقة القائم منذ أكثر من عقدين.

7 - **السيد كونتشا غامباو** (شيلي): قال إن الدائرة الوطنية المعنية بالإعاقة في شيلي أطلقت، خلال السنوات الـ 13 التي انقضت منذ إنشائها، سلسلة من السياسات والبرامج والمبادرات لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة مباشرة. وتولت شيلي رئاسة برنامج أمريكا اللاتينية للإعاقة في عام 2024، وتقوم بتنسيق مجموعة البلدان الصديقة للأشخاص ذوي الإعاقة التابعة لمنظمة الدول الأمريكية منذ عام 2023. واستضافت شيلي دورة ألعاب البلدان الأمريكية ودورة ألعاب البلدان الأمريكية للأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2023، مما يدل على امتلاكها حاليا بنية تحتية رياضية ممتازة تفي بمعايير التيسير العالمية لذوي الإعاقة. واجتذبت دورة الألعاب أعداداً كبيرة من المتفرجين، مما يشير إلى ارتفاع مستوى اهتمام الجمهور بالرياضات العالية الأداء للأشخاص ذوي الإعاقة. وستستضيف شيلي دورة الألعاب الأولمبية العالمية الخاصة لعام 2027، وهي المرة الأولى التي تقام فيها هذه الألعاب في أمريكا اللاتينية.

8 - ومضى يقول إن تقديم المساعدة والدعم والمعونة التقنية لمقدمي الرعاية من ذوي الإعاقة، وغالبيتهم من الأمهات، محور تركيز النظام الوطني لتقديم الدعم والرعاية الذي تديره وزارة التنمية الاجتماعية. وقد فتحت التكنولوجيات المساعِدة الباب أمام عالم من الإمكانيات لتحسين نوعية حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، ومكنتهم من التغلب على العوائق ومن المشاركة في الحياة الاجتماعية باستقلال تام واعتماد كامل على النفس. بيد أن التكنولوجيات الحديثة تنطوي على تحديات يتمثل بعضها في ارتفاع التكاليف، وضرورة جعلها في متناول الأشخاص ذوي الإعاقة، والأمن السيبراني، والإدارة المؤمَّنة للبيانات الشخصية والحساسة. وستنضم شيلي إلى الجهود المبذولة لإعادة التفكير في إدماج منظور الإعاقة في ضوء إدخال تكنولوجيات جديدة في مجالي الذكاء الاصطناعي والمعلومات والاتصالات. ويجب أن يمضي التعاون الدولي قدماً في تعزيز الابتكار ونقل التكنولوجيا من أجل مستقبل شامل للجميع، تراعى فيه دائما احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم.

9 - **السيدة جيبليني** (المراقبة عن منظمة النساء ذوات الإعاقة في أستراليا): قالت إن التعاون الدولي في تعزيز الابتكار التكنولوجي ينبغي أن يراعي احتياجات جميع الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم النساء والفتيات والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين من ذوي الإعاقة. وقد ذكرت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مرارًا وتكرارًا أنه يجب على الدول، بموجب الاتفاقية، حماية الأشخاص ذوي الإعاقة من أشكال التمييز والعنف المتداخلة القائمة على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية وصور التعبير الجنسانية والخصائص الجنسية.

10 - ومضت تقول إن النساء والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين من ذوي الإعاقة يواجهون عقبات في الوصول إلى الإنترنت والاستفادة من الشمول الرقمي من قبيل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والعمل في وظائف غير مستقرة وانخفاض معدلات امتلاك الأجهزة. وتهدد الرقمنة السريعة لمنصات تحديد الهوية باستبعاد النساء والفتيات والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، وبخاصة ذوو الإعاقة منهم، بسبب استخدام تصاميم جامدة واتباع ممارسات تمييزية. وبينما يتيح الذكاء الاصطناعي فرصًا لزيادة التيسير على الأشخاص ذوي الإعاقة، يمكن أن يتسبب التحيز في بيانات التدريب وعدم شمولية التصميم في إلحاق الضرر بهم. ولذلك ينبغي إنشاء برمجيات الذكاء الاصطناعي بمساهمة من المصممين ذوي الإعاقة.

11 - وأردفت قائلة إن الذكاء الاصطناعي يُستخدم على نحو متزايد كسلاح لإسكات هؤلاء الذين ينددون بالاستبداد وانتهاكات حقوق الإنسان. وتفيد التقارير بأنه يتم استخدام الذكاء الاصطناعي لتوليد صور ذات طابع جنسي للغاية للمدافعات عن حقوق المرأة، وأن هذه الصور ترسل إلى قادة المجتمع المحلي الذكور، مما يعرّض هؤلاء النساء لخطر الإعدام وإجبارهن على الذهاب إلى المنفى. وتستخدم الحكومات الاستبدادية الذكاء الاصطناعي لتعزيز رقابتها على الإنترنت. ومن الضروري زيادة التعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية وشركات التكنولوجيا لسد الفجوة الرقمية وتحسين السلامة على شبكة الإنترنت وزيادة سهولة استعمالها.

12 - **السيد سولومي** (رومانيا): قال إن حكومة بلده تسعى جاهدة، من خلال اعتماد استراتيجية وطنية تتماشى مع استراتيجية الاتحاد الأوروبي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للفترة 2021-2030، إلى تيسير المشاركة الشاملة والفعالة للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مجالات الحياة، في بيئة ميسَّرة ومنيعة. وينبغي تزويد الأشخاص ذوي الإعاقة بالدعم الكافي من أجل العيش المستقل داخل الأسر أو من خلال توفير خدمات مجتمعية عالية الجودة. ولذلك تهدف حكومة بلده إلى تعزيز إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية وتحسين جودتها، وتقوم بوضع سياسات لتعزيز العمالة الرسمية. وتمشيا مع هذه الأهداف، قدمت حكومة بلده دعما لتيسير تحمل نفقات اقتناء التكنولوجيا المساعِدة، وأنشأت مجلسا لتنفيذ الاتفاقية، يعمل كهيئة مستقلة ويصدر تقارير قيّمة.

13 - ومضى يقول إن التكنولوجيا بإمكانها أن تُحدث تحولا يفضي إلى تحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، لكن هؤلاء الأشخاص يمكن أن يواجهوا مخاطر وتحديات إذا لم يكن استخدام التكنولوجيا قائماً على حقوق الإنسان. وكثيرا ما يتأثر الأشخاص ذوو الإعاقة بشكل غير متناسب بحالات الطوارئ الإنسانية والنزاعات المسلحة والكوارث وتغير المناخ. ودأبت حكومة بلده على تقديم المساعدة والدعم عند الحاجة. ولا بد من اتباع نهج شامل يضم جميع الجهات الفاعلة الدولية لمعالجة التحديات البنيوية التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة وضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

14 - **السيد باسمور** (جنوب أفريقيا): قال إن من الضروري، في الفترة التي تسبق انعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، إعادة تقييم النهج العالمي المتبع في إدماج منظور الإعاقة والاعتراف بتقاطع الإعاقة مع التكنولوجيا وحالات الطوارئ الإنسانية والعمل اللائق وسبل العيش المستدامة. ولدى التكنولوجيا القدرة على تغيير حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، لكن فرص الوصول إلى المستحدثات التكنولوجية لا تزال غير متكافئة. ويجب إعطاء الأولوية لاستحداث واستعمال التكنولوجيات الشاملة للجميع التي تتيح سبل التمكين للأفراد بجميع قدراتهم. ومضى يقول إن حالات الطوارئ الإنسانية تؤثر بشكل غير متناسب على الأشخاص

ذوي الإعاقة. وفي جهود التعامل مع حالات الطوارئ، يجب إعطاء الأولوية لتلبية الاحتياجات الفريدة للأشخاص ذوي الإعاقة وضمان حصولهم على الخدمات الأساسية والأجهزة المساعِدة والدعم النفسي الاجتماعي. والعمل اللائق حق أساسي للجميع، لكن الأشخاص ذوي الإعاقة ما زالوا يواجهون عوائق في الحصول على فرص العمل. ولتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة الكاملة في القوى العاملة، هناك حاجة إلى سياسات عمل شاملة للجميع، وإلى التدريب على المهارات، وإلى توفير بيئات داعمة في مكان العمل. وتشكل سبل العيش المستدامة جزءًا لا يتجزأ من رفاه الأشخاص ذوي الإعاقة واستقلاليتهم على المدى الطويل. ومن خلال تعزيز ريادة الأعمال والتدريب المهني وسهولة الوصول إلى الموارد المالية، يتمكن الأشخاص ذوو الإعاقة من بناء سبل عيش قوية تسهم في تحقيق الذات والازدهار الاقتصادي لمجتمعاتهم المحلية. وينبغي للدول أن تتحول نحو نهج جامع في مجال الإعاقة يرتكز على مبادئ الإنصاف والتيسير والتمكين.

15 - **السيد محرّموف** (أذربيجان): قال إن قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أذربيجان، الذي اعتُمد في عام 2018، أدى إلى اعتماد 17 قانوناً جديداً لتعزيز الحقوق المتعلقة بالإعاقة والشمول المجتمعي. ومن خلال برنامج الرقمنة الواسع النطاق، جرت رقمنة 150 خدمة اجتماعية تقريبًا، وأتمتة وتبسيط عملية منح استحقاقات ومعاشات الإعاقة، وأُدمجت قواعد بيانات ومصادر معلومات من الجهات الحكومية المعنية في نظام إلكتروني يسّهل على كيانات الدولة تبادل المعلومات واستخدامها. وأدى تعاون حكومة بلده مع الخبراء الدوليين إلى تيسير اعتماد أحدث التكنولوجيات في مجال إعادة التأهيل والأجهزة المساعِدة، مما أدى إلى تحسين نوعية حياة الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل كبير. ويجري تقييم الخدمات الحكومية سنويًا على أساس معايير جديدة، بما في ذلك مراعاتها لمنظور الإعاقة، مما يؤدي إلى تحسين شفافيتها وزيادة سهولة الحصول عليها.

16 - وتابع قائلا إن الألغام الأرضية في أذربيجان تسببت في مقتل أكثر من 60 شخصاً وإصابة أكثر من 000 2 آخرين منذ تحرير الأراضي المتضررة. ولا يزال طلب الضحايا على المنتجات المساعِدة العالية التقنية مرتفعاً. ولذلك تدعو أذربيجان إلى إدماج مساعدة ضحايا الألغام في الرعاية الصحية العمومية، وطرحت مبادرة لهدف ثامن عشر متعلق بإزالة الألغام من أهداف التنمية المستدامة.

17 - **السيد مغيث** (بنغلاديش): قال إن دستور بنغلاديش يكفل المساواة في الحقوق والكرامة لجميع المواطنين، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة. وانضمت بنغلاديش إلى معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي الإعاقات الأخرى في قراءة المطبوعات في عام 2022.

18 - وأضاف قائلا إن حكومة بلده تعمل على بناء بلد يحتوي الجميع وممكّن رقميًا من خلال رؤية بنغلاديش الذكية لعام 2041. وقد اعتُمدت قوانين وسياسات لضمان التنمية الشاملة لمنظور الإعاقة وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم الأشخاص ذوي اضطرابات النمو العصبي. ولتحسين البيانات المتعلقة بالإعاقة، أجرت حكومة بلده مسحاً وطنياً للأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2021. وأدرجت منظور الإعاقة في سياساتها الوطنية للتعليم وتنمية المهارات، وتقدم تدريباً منتظماً للمعلمين على التعليم الشامل للجميع. وتوفر حكومة بلده أيضا خدمات إعادة التأهيل والعلاج من خلال أكثر من 100 مركز خدمة في جميع أنحاء البلد. وتوزَّع الأجهزة المساعِدة على الأشخاص ذوي الإعاقة مجاناً. ومن خلال برامج شبكة الأمان الاجتماعي، يحصل الأشخاص ذوو الإعاقة على بدل إعاقة. وتتناول القوانين المتعلقة بتشييد المباني

والنقل منظور الإعاقة، مما يمكِّن الأشـــخاص ذوي الإعاقة من الانتفاع الكامل بخدمات المترو التي أطلقت حديثًا.

19 - وأردف قائلا إن بنغلاديش تستضيف 1,2 مليون من الروهينغيا النازحين قسراً من ميانمار. وتنفذ حكومة بلده خطة استجابة شاملة لمنظوري السن والإعاقة في مخيمي كوكس بازار وباسان شار. وتشعر بنغلاديش بقلق عميق إزاء آلاف الفلسطينيين في غزة، ولا سيما الأطفال، الذين يواجهون إعاقات مدى الحياة بسبب الهجمات العشوائية التي تشنها إسرائيل.

20 - وتابع يقول إن تغير المناخ والفجوة الرقمية أفضيا إلى تفاقم مواطن الضعف لدى الأشخاص ذوي الإعاقة. وتكتسي الأدوات الرقمية اللازمة للحصول على المعلومات والدعم المالي أهمية حاسمة لشمول الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم الحقيقية في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبالنسبة للدول النامية، فإن التضامن والتعاون الدوليين هما مفتاح التغلب على تلك التحديات.

21 - **السيدة أكتون** (المراقبة عن منظمة كندا لشمول الجميع Inclusion Canada): قالت إن منظمتها تسعى إلى بناء كندا التي يحظى فيها الأشخاص ذوو الإعاقة الذهنية وأسرهم بالتقدير على قدم المساواة مع غيرهم، ويتمكنون من المشاركة الكاملة في جميع جوانب المجتمع. ويتاح نظام المساعدة الطبية في إنهاء الحياة في كندا لكل من تكون وفاته مرتقبة بشكل معقول. ومع ذلك، لا يتمكن إلا الأشخاص ذوو الإعاقة من الانتحار بمساعدة طبيب عندما لا يكون موتهم مرتقبا بشكل معقول. وفي المتوسط، يفقد شخص واحد من ذوي الإعاقة حياته بسبب الانتحار بمساعدة طبيب كل يوم في كندا. ولم يكن بإمكان العديد من الذين توفوا الحصول على ضروريات أساسية مثل السكن وتأمين الدخل والدعم الكافي للإعاقة. وسيتم قريبًا تقديم استحقاق عجز جديد في كندا يبشر بانتشال الأشخاص ذوي الإعاقة من الفقر، ولكن يبدو أنه من غير المرجح أن يتم ذلك في المستقبل القريب. وستواصل المنظمة ممارسة الضغوط من أجل القضاء على الممارسة التمييزية التي لا تسمح بالحصول على مساعدة في الانتحار سوى للأشخاص ذوي الإعاقة، ومن أجل أن تمول الحكومة استحقاقات العجز بشكل كافٍ. فالمنظمة تود جعل كندا تدعم الأشخاص ذوي الإعاقة ليحيوا حياة جيدة، لا ليموتوا بتمويل من الدولة.

22 - **السيدة نيامبا كونغو** (بوركينا فاسو): قالت إن حكومة بلدها تنفذ سياسات شاملة للجميع من أجل دعم التمكين الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة. ففوق ما يعانيه الأشخاص ذوو الإعاقة في بوركينا فاسو بالفعل من سهولة التعرض للعنف بجميع أنواعه، فإنهم يتضررون أيضا بتغير المناخ والأزمات الأمنية والإنسانية الناتجة عن الهجمات الإرهابية. وتنفذ حكومة بلدها استراتيجية وطنية بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة لتوفير الحماية لهم، واعتمدت ميثاقاً لشمول الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني في آب/أغسطس 2023. ويجري تعزيز قدرات جهات فاعلة شتى في اتخاذ إجراءات إنسانية شاملة للجميع واستخدام استبيان فريق واشنطن المقتضب المتعلق بالإعاقة. وأجرت حكومة بلدها دراسة حول إمكانية توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، وأبلغت عن نتائجها. واتخذت خطوات لتحسين فرص حصولهم على العمل والتدريب المهني واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بهدف تعزيز الشمول الرقمي. ويزود الأشخاص ذوو الإعاقة في جميع مناطق بوركينا فاسو بمعدات التنقل المكيفة حسب احتياجاتهم.

23 - **السيد فاسكونسيلوس** (المكسيك): قال إن بلده اضطلع بدور قيادي في وضع اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة، وواصل هذه الجهود بوصفه رئيسا مشاركا لمجموعة أصدقاء الأشخاص ذوي الإعاقة وميسرا

مشاركا لقرار الجمعية العامة بشأن تنفيذ الاتفاقية والبروتوكول الاختياري الملحق بها. وتُتّخذ الاتفاقية أساسا للنُهج التي تعطي الأولوية لحقوق الإنسان في المحافل المتعددة الأطراف. وتؤدي شراكة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة دوراً هاماً في مساعدة الدول في تنفيذ الاتفاقية. وقال إنه ينبغي للدول زيادة دعمها لصندوق الشراكة. وأعرب عن ترحيب المكسيك بالتحول في المنظور والثقافة الذي بدأته الاتفاقية، كما يتجلى في إنشاء مكتب المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واعتماد استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة. ويعد التصدي لتقاطعية التحديات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة من أولويات المكسيك. وينبغي إدماج منظور جنساني في جميع السياسات المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

24 - **السيد يو** لياغ (الصين): قال إن حكومة بلده تتبع نهجاً محوره الإنسان في إطار جهودها الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية بفعالية. ومن خلال اعتماد وإنفاذ القوانين، تضمن حكومة بلده إدماج شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية الوطنية كجزء لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي أيلول/سبتمبر 2023، أصدرت حكومة بلده قانونًا بشأن تهيئة بيئة ميسَّرة. وبحلول نهاية عام 2020، انتُشل 7,1 ملايين شخص من ذوي الإعاقة في المناطق الريفية من الفقر المطلق. وتعمل حكومة بلده على تعزيز تنميتهم المستدامة وضمان عدم سقوطهم في براثن الفقر مجددا. وتقدم حكومة بلده بدلات معيشية للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يواجهون صعوبات، وإعانات رعاية للأشخاص ذوي الإعاقات الشديدة، وخدمات إعادة التأهيل للأطفال ذوي الإعاقة. وجرى تغيير النماذج المتبعة في التعليم لتمكين الطلاب ذوي الإعاقة من الدراسة مع أقرانهم، وتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة للطلاب ذوي الإعاقة الذين يتقدمون لامتحانات القبول في الجامعات. ووضعت حكومة بلده خطة عمل مدتها ثلاث سنوات لتعزيز توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، وهي تقوم حاليا بتنقيح اللوائح المتعلقة بالتوظيف. وتدعم حكومة بلده البحث والتطوير بهدف تقليل الحواجز أمام الاندماج الاجتماعي من خلال التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي. ويعمل أكثر من 6 000 من الأشخاص ذوي الإعاقة، وأفراد أسرهم وأصدقاؤهم، والأشخاص العاملون من ذوي الإعاقة، كنواب في المؤتمر الشعبي الوطني، وكأعضاء في المؤتمر الاستشاري السياسي الشعبي الصيني، وبالتالي يتمكنون من المشاركة في صنع القرار وفي الحياة السياسية.

25 - **السيدة المشهري** (اليمن): قالت إن اليمن من أوائل البلدان التي صدّقت على الاتفاقية. وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي يمر بها البلد، فإن حكومة بلدها تواصل جهودها للوفاء بالتزاماتها، ولتحقيق الأهداف المحددة في الاتفاقية. ويجري توفير التعليم والرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة في المحافظات المحررة من خلال صندوق رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. وفي عام 2023، افتُتح العديد من مراكز إعادة التأهيل التي تقدم خدمات الرعاية الاجتماعية والدعم النفسي. وبُنيت قدرات مسؤولي الحكومة لتعزيز مساواة الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم في المجتمع وضمان حياة كريمة لهم.

26 - ومضت تقول إن الألغام الأرضية والمقذوفات والأجسام المتفجرة التي زرعتها الميليشيات الحوثية الإرهابية في الطرقات والأراضي الزراعية والمناطق السكنية أوقعت مئات الضحايا بين قتلى ومصابين بإعاقات دائمة، ومنهم نساء وأطفال، مما أدى إلى عواقب اقتصادية وخيمة وصدمات نفسية حادة. وقالت إن حكومة بلدها عازمة على تحقيق سلام شامل ومستدام على أساس المعايير المرجعية المتفق عليها لتحقيق حل سياسي وإنهاء الحرب التي تشنها الميليشيات الحوثية ضد الشعب اليمني.

27 - وأردفت قائلة إن الفلسطينيين في قطاع غزة، بمن فيهم ذوو الإعاقة، يعيشون في ظروف قاسية نتيجة للعدوان الإسرائيلي الغاشم والمستمر على قطاع غزة، ويتعرضون لاعتداءات وانتهاكات جسيمة ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي في انتهاك صارخ للقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتحرك فوراً لوقف إطلاق النار ووقف جرائم الاحتلال الإسرائيلي ومحاسبة مرتكبي تلك الجرائم الوحشية.

28 - وأضافت قائلة إن حكومة بلدها تؤكد من جديد التزامها بتعزيز الجهود الرامية إلى دعم الأشخاص ذوي الإعاقة، وضمان حصولهم على الرعاية اللازمة، وتنفيذ مشاريع تنموية لتعزيز دورهم في المجتمع.

29 - **السيدة كاسيماليفا** (قيرغيزستان): قالت إن أكثر من 213 000 من الأشخاص ذوي الإعاقة يعيشون في قيرغيزستان، وهو ما يمثل 3 في المائة من مجموع السكان. ومن أولويات حكومة بلدها على جميع المستويات تقديم المساعدة والدعم لهم وتهيئة الظروف المواتية ليحيوا حياة كاملة وكريمة. وبالتالي، تضمن حكومة بلدها الحماية الاجتماعية لهم في شكل استحقاقات اجتماعية وخدمات منزلية ومؤسسية وقسائم للعلاج ووسائل تقنية لإعادة التأهيل. وبموجب قانون العمل، تحددت حصة قدرها 5 في المائة لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة من قبل الشركات التي لا يقل عدد موظفيها عن 20 موظفاً. ووفقًا لقوانين العمل، تُكفل للأشخاص ذوي الإعاقة الأولوية في الحصول على دورات التدريب المهني وإعادة التدريب والتدريب المتقدم. وقالت إن حكومة بلدها تسعى إلى توسيع نطاق حقوق وفرص الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال الرقمنة، التي تنطوي على إمكانية تيسير المزيد من المشاركة على قدم المساواة في سوق العمل وريادة الأعمال. ويشارك الأشخاص ذوو الإعاقة بنشاط في عمليات اتخاذ القرار التي تؤثر على حقوقهم. وأنشئ مجلس معني بالأشخاص ذوي الإعاقة تحت مظلة مجلس الوزراء في قيرغيزستان؛ وينظر المجلس ويبتّ في جميع المسائل المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة بالاشتراك مع ممثليهم. وفي إطار الجهود التي تبذلها حكومة بلدها لتنفيذ الاتفاقية، اعتمدت برنامجاً للأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص المحدودي الحركة، وخطة عمل لتنفيذه. ويهدف البرنامج إلى القضاء على التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة العامة، وتشييد بنية تحتية ميسَّرة في المدن والمناطق والقرى.

30 - **السيد داك** (المراقب عن البعثة الدولية لمكافحة الجذام): قال إن الجذام لا يزال موجوداً في معظم أنحاء آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية. وعلى الرغم من أن الجذام قابل للشفاء، فإن تأثيره نازعٌ للإنسانية ويتسبب في نبذ المصابين به من قبل عائلاتهم ومجتمعهم. وبكابد الأشخاص المتأثرون بالجذام من أجل الحصول على حقوقهم بموجب الاتفاقية. ويوجد 4 ملايين شخص متعايشين مع إعاقة بسبب الجذام في جميع أنحاء العالم، ويعاني ملايين آخرون من الآثار الضارة للوصم المرتبط بالجذام. ويمثل الأشخاص المتأثرون بالجذام تمثيلاً ناقصاً لدرجة أنهم كثيرا ما لا يدرجون حتى ضمن قائمة الأشخاص الذين يعتبرون ممثلين تمثيلاً ناقصاً أثناء صياغة السياسات والبرامج. وينبغي عدم إغفال ملايين الأشخاص المتأثرين بالجذام عند صياغة الإعلانات السياسية، بما في ذلك في مؤتمر القمة المقبل المعني بالمستقبل. وتتمتع منظمات الأشخاص المتأثرين بالجذام بإمكانيات غير مستغلة للمساهمة في الجهود الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية على الصعيد المحلي.

31 - **السيدة لارسون** (السويد): قالت إن بإمكان الدول أن تفعل ما هو أفضل عندما يتعلق الأمر بالتأهب للأزمات بطريقة ميسَّرة وبالمعلومات الميسَّرة عن الأزمات. فكثيرا ما يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة خطرًا أكبر في أوقات الأزمات. ويجب على الحكومات وصناع القرار التشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة،

بما في ذلك المنظمات التي تمثلهم، وإشراكهم في وضع وتنفيذ استراتيجيات الاستجابة للأزمات ونظم الحماية والدعم على الصعيدين الوطني والمحلي. وأضافت قائلة إن استجابة بلدها للطوارئ تعرضت لاختبار عسير خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وسرعان ما اتضحت العيوب التي تشوب النظام، بما في ذلك عدم وجود مواد اتصال وإعلام ميسَّرة. ولذلك حددت حكومة بلدها التأهب للأزمات كأولوية في استراتيجيتها الوطنية للإعاقة. وتعمل حركة مناصرة الأشخاص ذوي الإعاقة السويدية بمثابة مصدر معرفة لا غنى عنه لحكومة بلدها. وتأمل السويد في إتاحة خبراتها ومعارفها للبلدان الأخرى بهدف جعل التأهب للأزمات ميسَّرا قدر الإمكان.

32 - **السيدة فريدريكسن** (الدانمرك): قالت إن حكومة بلدها تعمل باستمرار على تشجيع الإعمال الكامل لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز الدعم والرعاية لهم لتحسين نوعية حياتهم وتمكينهم من الحصول على فرص متكافئة للعيش المستقل. ولدى الدانمرك نظام رعاية اجتماعية يعمل بشكل جيد، يتلقى من خلاله الأشخاص ذوو الإعاقة المساعدة التي يستحقونها. ومع ذلك، يتأثر قطاع الإعاقة بتحديات مثل ارتفاع التكاليف في البلديات والضغوط المفروضة على الخدمات. ولمواجهة هذه التحديات، اعتمدت حكومة بلدها اتفاقاً مع عدة أحزاب سياسية بهدف عام يتمثل في ضمان الاستدامة الاقتصادية والتنمية العالية الجودة لقطاع الإعاقة. ويتضمن الاتفاق خطة عمل تهدف إلى توفير فرص أفضل للأشخاص ذوي الإعاقة في القوى العاملة، ومرونة أكبر في مشاركتهم في نظام التعليم. ويتضمن الاتفاق أيضا أحكاماً بشأن تزويد الموظفين العاملين مع الأشخاص ذوي الإعاقة في أماكن الإقامة الآمنة بالتعليم والمهارات اللازمة؛ وبشأن جمع المزيد من المعارف لتقديم خدمات عالية التخصص للأشخاص ذوي الاحتياجات العالية التخصص. وشاركت المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الإعاقة والمنظمات التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة في وضع الاتفاق.

33 - **السيد كاريوكي** (كينيا): قال إن حكومة بلده ملتزمة بتعزيز إدماج منظور الإعاقة وتنفيذ سياسات لتحسين سبل عيش الأشخاص ذوي الإعاقة. وسعت حكومة بلده إلى تعزيز التأهب للكوارث وتشجيع بناء القدرة على الصمود الشامل للجميع وإدارة النزوح بهدف التخفيف من آثار تغير المناخ على الأشخاص ذوي الإعاقة. وتنفذ الحكومة أيضا برنامج عمل مجتمعي يركز على العمل المناخي؛ وخُصصت نسبة 90 في المائة من تمويل البرنامج لدعم الفئات السكانية السريعة التضرر، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة. وتُستخدم استراتيجية حكومة بلده بشأن خدمات إعادة التأهيل والتكنولوجيا المساعِدة للفترة 2022-2026 كخريطة طريق للاستثمارات المصممة خصيصا لتعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الأجهزة المساعِدة لتمكينهم من المشاركة الكاملة في المجتمع. وبعد إجراء تقييم لاحتياجات الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة ومقدمي الرعاية لهم، وضعت حكومة بلده برامج مراعية للمنظور الجنساني لتوفير الرعاية الترويحية وتعزيز نظم الدعم المجتمعي. ووفقا للهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة، سجلت حكومة بلده أكثر من 000 4 شخص من ذوي الإعاقة في الدورات التدريبية ذات الصلة، وأنشأت بوابة وظائف تعزز بشكل كبير فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لدعم رفاه الأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أن عدم كفاية التمويل لا يزال يشكل تحدياً.

(ب) مناقشات المائدة المستديرة *(تابع)*

'2' الأشخاص ذوو الإعاقة في حالات الخطر والطوارئ الإنسانية (CRPD/CSP/2024/3)

34 - *السيد تاتولاشفيلي (جورجيا)، نائب الرئيس بالوكالة، والسيدة غورونغ (الجمعية الوطنية لذوات الإعاقة من السكان الأصليين في نيبال)، توليا رئاسة الجلسة كرئيسين مشاركين.*

35 - **السيد تاتولاشفيلي** (جورجيا): الرئيس المشارك، قال إن الدورة الحالية تنعقد وسط أزمة عالمية معقدة ناتجة عن تزايد النزاعات المسلحة وحالات الطوارئ الصحية والكوارث الناجمة عن المناخ. وفي هذا السياق الذي يموج بالتحديات، يجب حماية وتعزيز وتقوية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأصواتهم ومساهماتهم.

36 - ومضى يقول إن المادة 11 من الاتفاقية تدعو الدول الأطراف، وفقا لالتزاماتها بمقتضى القانون الدولي، بما فيها القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، إلى اتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان حماية وسلامة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يوجدون في حالات تتسم بالخطورة، بما في ذلك حالات النزاع المسلح والطوارئ الإنسانية والكوارث الطبيعية. ومع ذلك، كثيرًا ما يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة في مثل هذه الحالات عواقب وخيمة. ونظرا لأن الأشخاص ذوي الإعاقة يعانون من معدلات أعلى من الفقر المتعدد الأبعاد، وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وسوء الصحة البدنية والنفسية، والوصم والتمييز الراسخين، فإنهم معرضون بشكل خاص لآثار النزاع وتغير المناخ وحالات الطوارئ الصحية. وتميل هذه الفئة إلى التأثر بشكل غير متناسب أثناء حالات الخطر والطوارئ الإنسانية وفي أعقابها، كما أنها غير ممثلة تمثيلاً كافياً في تخطيط وسياسات وإدارة الحد من مخاطر الكوارث ولا يوفر لها كلُّ ذلك ما يكفيها من الخدمات.

37 - وأردف قائلا إن اعتماد نهج شامل لمسائل الإعاقة وقائم على حقوق الإنسان في إدارة مخاطر الكوارث في جميع المراحل سوف يمكّن الأشخاص ذوي الإعاقة من المساهمة في وضع السياسات والتخطيط والتنفيذ على قدم المساواة مع الآخرين، ويضمن احترام حقوق الإنسان الخاصة بهم، ويؤدي إلى وضع سياسات وتدابير أكثر فعالية في مواجهة التحديات الراهنة. ويعد تعزيز الشراكات بين الحكومات والمنظمات الإنسانية ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، وتكييف المبادئ التوجيهية الدولية ومجموعات الأدوات الدولية مع السياقات الإقليمية والمحلية، وإجراء البحوث وجمع البيانات، وتعزيز المبادرات الشعبية والمجتمعية التي يقودها الأشخاص ذوو الإعاقة، من الخطوات الرئيسية نحو تحقيق التأهب والاستجابة والتعافي بطريقة تراعي منظور الإعاقة، وبالتالي ضمان سلامة وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الخطر والطوارئ الإنسانية.

38 - **السيدة أنكا** (الهيئة اللاتفية الجامعة لمنظمات ذوي الإعاقة (SUSTENTO)، لاتفيا)، إحدى المشاركات في حلقة النقاش، قالت إن معدلات الوفيات في حالات الطوارئ أعلى بمقدار أربعة أضعاف بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة مقارنة بالأشخاص غير ذوي الإعاقة. ويلزم إعداد خطط إجلاء خاصة للأشخاص ذوي الإعاقة ليس فقط من قبل الحكومات ولكن على المستوى المحلي أيضًا. وينبغي تزويد المنظمات المحلية بمعلومات عن كيفية تنظيم عمليات الإجلاء التي تراعي الأشخاص ذوي الإعاقة.

39 - ومضت تقول إنه ينبغي إنشاء قنوات اتصال واضحة وموثوقة لضمان حصول جميع الأشخاص على المعلومات في الوقت المناسب حول حالات الطوارئ. وينبغي للحكومات أن تستخدم أنماطًا مختلفة في نظم الطوارئ، بما في ذلك الإنذارات المرئية والإنذارات الاهتزازية والرسائل النصية، لضمان تنبيه جميع الأشخاص في حالات الطوارئ، وتزويدهم بالمعلومات حول كيفية التصرف. وينبغي وضع آليات لمراقبة وإنفاذ تنفيذ نظم الطوارئ الشاملة للجميع.

40 - وأردفت قائلة إن دعم الصحة النفسية والدعم الانفعالي الملائمَيْن للأشخاص ذوي الإعاقة مهمان للغاية في حالات الطوارئ. وينبغي توفير العلاج الطبي والأدوية الأساسية في ملاجئ الطوارئ. وينبغي مراعاة الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة في خطط الإجلاء.

41 - وتابعت تقول إن الحربين الدائرتين في أوكرانيا وغزة تعرضان الأشخاص ذوي الإعاقة لأوضاع بالغة السوء. وتعاني دول البلطيق أيضاً من حالة طوارئ نظراً لقربها من أوكرانيا والاتحاد الروسي. وقد لجأ العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة إلى لاتفيا طلباً للمساعدة.

42 - **السيد أوروسكو** (وزارة المساواة والإنصاف في كولومبيا)، أحد المشاركين في حلقة النقاش: قال إن كولومبيا هي ثاني أكثر البلدان امتلاكا للتنوع البيولوجي في العالم وتعاني من آثار تغير المناخ. وقد خلّف النزاع المسلح الذي استمر أكثر من ستة عقود في كولومبيا ما يربو عن 9 ملايين ضحية، بما في ذلك أكثر من 000 400 من الأشخاص ذوي الإعاقة. وكانت الإعاقة تستخدم كسلاح حرب في كولومبيا من قبل مختلف الجهات المسلحة. ويوجد في بلده في الوقت الحالي أكثر من 000 13 من ضحايا الألغام المضادة للأفراد، أكثر من 60 في المائة منهم من ذوي الإعاقة. كما تعرض الأشخاص ذوو الإعاقة للإعدام خارج نطاق القضاء. وتستضيف كولومبيا، وهي بلد مقصد وعبور للمهاجرين، أكثر من 3 ملايين لاجئ ومهاجر. وهناك أكثر من 9 ملايين نازح داخلي في البلد.

43 - وفي ضوء ما تقدم، استخلصت حكومة بلده دروساً رئيسية في تنفيذ المادة 11 من الاتفاقية، وتستند في جهودها الرامية إلى معالجة حالات الخطر والطوارئ الإنسانية إلى المبادئ الخمسة التالية: توفير الحماية لكل نفس؛ وتقديم المساعدة الإنسانية الأخلاقية؛ والمسؤولية المشتركة للمنظمات الممثلة للأشخاص ذوي الإعاقة، وفقاً للفقرة 3 من المادة 4 من الاتفاقية؛ ووضع السياسات العامة وتصميم الاستجابات الحكومية وفقًا للمادة 11؛ والتعاون الدولي.

44 - ومضى يقول إن النهج الشامل للجميع والمتعدد الجوانب إزاء الإعاقة في مجال الرعاية الإنسانية ينطوي على توفير معلومات ميسَّرة للأشخاص ذوي الإعاقة ووضع مبادئ توجيهية جامعة وميسَّرة لهم. وتعني إدارة المخاطر الشاملة للجميع والمتعددة الجوانب منع الضرر في المساعدة الإنسانية. ويمكن أن يحدث الضرر إذا تم تجاهل الأشخاص ذوي الإعاقة. وعند التخطيط لتقديم المساعدة الإنسانية لمجتمعات السكان الأصليين، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة في تلك المجتمعات، يلزم توفير بيانات شاملة للجميع، وينبغي احترام أعرافهم، كما ينبغي استشارة المنظمات الاجتماعية والمجتمعات المحلية نفسها. وينبغي عند تقديم المساعدة الإنسانية إتاحة سبل التمكين للأشخاص ذوي الإعاقة؛ ويجب الاعتراف باستقلاليتهم واعتمادهم على الذات واحترامهما؛ وينبغي منع التمييز ضدهم وأشكال التمييز الأخرى، بما في ذلك التمييز على أساس السن أو الجنس أو الميل الجنسي؛ وينبغي ضمان إمكانية الوصول؛ كما ينبغي تسليط الضوء على الأشخاص ذوي الإعاقة الممثلين تمثيلا ناقصا.

45 - **السيدة غامبا** (الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة)، إحدى المشاركات في حلقة النقاش، قالت إن الأمم المتحدة تحققت في عام 2023 من حوالي 000 33 حالة من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة. ولا يُعرف عدد الأطفال ذوي الإعاقة الذين كانوا بين هؤلاء الضحايا لأن النطاق الأوسع لأثر النزاع المسلح على الأطفال ذوي الإعاقة لا يبلّغ عنه ولا يدرس بشكل كافٍ.

46 - ومضت تقول إن مكتبها، سعيا منه لسد هذه الفجوة، نشر دراسة في كانون الأول/ديسمبر 2023 حول تداعيات النزاع المسلح على الأطفال ذوي الإعاقة، متضمنةً توصيات للتشجيع على اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان لدى إدماج منظور الإعاقة في جهود حماية الأطفال ذوي الإعاقة في النزاعات المسلحة. ويخلص أحد الاستنتاجات إلى أن عدم وجود بيانات عن الأطفال ذوي الإعاقة في النزاعات المسلحة يقوض الجهود المبذولة لاكتساب فهم شامل ودقيق لأثر الحرب على هؤلاء الأطفال، ويديم عدم مراعاتهم لدى وضع استراتيجيات وتدابير الوقاية وخدمات إعادة الإدماج.

47 - وأردفت قائلة إن الأطفال ذوي الإعاقة في النزاعات المسلحة يواجهون مخاطر أكبر تتمثل في تجنيدهم من قبل القوات والجماعات المسلحة، وقتلهم أو تشويههم، واختطافهم. وتتفاقم العوائق القائمة أمام إمكانية التحاقهم بالمدارس وحصولهم على خدمات الرعاية الصحية والخدمات الأخرى بسبب تدمير البنية التحتية في مناطق النزاع وتقلص المساحات الآمنة. وقد يواجه الأطفال ذوو الإعاقة في النزاعات المسلحة صعوبات في الفرار من الهجمات بسبب عدم كفاية نظم الإنذار المبكر وإجراءات الإجلاء؛ أو عندما لا يصطحبهم الوالدون أو مقدمو الرعاية معهم عندما تكون الطرق غير ميسَّرة لهم أو عندما يودعون في المؤسسات؛ أو بسبب عدم حصولهم على الأجهزة المساعِدة.

48 - وتابعت تقول إن من العوامل التي تسهم في جعل الأطفال ذوي الإعاقة أكثر عرضة للعنف الجنسي الوصمَ والإقصاء والافتقار إلى شبكات الحماية الاجتماعية، وارتفاع خطر عدم وجود مرافقين لهم واعتمادهم على الآخرين للحصول على الدعم. ومن غير المرجح أن يقوم الأطفال ذوو الإعاقة وأسرهم بإبلاغ السلطات عن مثل هذا العنف خوفاً من عدم تصديقهم، وذلك بسبب النظرة الخاطئة للأطفال ذوي الإعاقة على أنهم ليسوا جذابين جنسيا وبالتالي ليسوا أهدافاً للعنف الجنسي.

49 - واستطردت قائلة إنه من المرجح بالفعل أن يستبعد الأطفال ذوو الإعاقة من المدرسة لأنهم كثيرا ما يحتاجون إلى دعم خاص وأجهزة وخدمات محددة غير متاحة بسهولة. وقد تجبر الهجمات على المدارس المنتظمين فيها على التوقف عن التعليم. ويتعرض الأطفال غير الملتحقين بالمدارس أكثر من غيرهم لخطر العنف والاستغلال. وتؤثر الهجمات على المستشفيات تأثيرا ضارا بشكل خاص على الأطفال ذوي الإعاقة بسبب حاجتهم إلى الحصول بشكل منتظم على رعاية طبية خاصة وجلسات توجيه وإعادة تأهيل وتكنولوجيا مساعِدة. ويمكن أن تؤدي الإصابات أو الأمراض غير المعالجة إلى إعاقات طويلة الأمد أو ثانوية. ويحول منع وصول المساعدة الإنسانية دون حصول الأطفال ذوي الإعاقة على الغذاء والماء والرعاية الصحية والأجهزة المساعدة ودعم الصحة النفسية والمساندة النفسية، وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى ظهور إعاقات جديدة طويلة الأمد أو تفاقم الموجود منها.

50 - وأعقبت ذلك بالقول إن تعزيز جمع بيانات عن الأطفال ذوي الإعاقة، مصنفةً حسب الإعاقة وعوامل التنوع الأخرى، مثل الجنس والعمر، سيؤسس قاعدة أدلة يسترشد بها في وضع البرامج والسياسات. وستوفر المشاورات مع الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم الأطفال والمنظمات التي تمثلهم، الدعم لإدماج تعميم مراعاة منظور الإعاقة في سياسات حماية الطفل، وستضمن أن تنعكس آراء الأطفال ذوي الإعاقة في العمليات المتعلقة بهم، بما في ذلك جهود الوساطة وبناء السلام. وسيتحقق تعزيز حماية الأطفال ذوي الإعاقة في النزاعات المسلحة من خلال مبادرات التوعية والدورات التدريبية وغيرها من جهود بناء القدرات بشأن إدماج منظور الإعاقة المقدمة للأفراد العسكريين والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني وموظفي حماية الطفل.

51 - **السيد بوري** (منظمة Transforming Communities for Inclusion Global، باكستان)، أحد المشاركين في حلقة النقاش، قال إن العالم لا يزال متخلفاً بدرجة كبيرة في توفير الهويات القانونية وحقوق الإنسان الأساسية والدعم المجتمعي للأشخاص ذوي الإعاقة، لا سيما المنتمون منهم إلى الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً وبلدان الجنوب. ويعاني الأشخاص ذوو الإعاقات النفسية الاجتماعية من مستويات عالية من التمييز والإقصاء في المجتمع، وكثيراً ما يُحرمون من أهليتهم القانونية بموجب القوانين التمييزية. ولا يُعترف بهم في العديد من البلدان كأشخاص ذوي إعاقة، بل يُنظر إليهم من منظور طبي على أنهم مصابون بمرض.

52 - ومضى يقول إن الأشخاص ذوي الإعاقات النفسية الاجتماعية ما زالوا يرسلون رغماً عنهم إلى المؤسسات العامة والخاصة باسم العلاج والرعاية. وكثيراً ما تقع حوادث ووفيات في هذه الأماكن أثناء حالات الطوارئ الإنسانية. وفي حين تبحث العائلات والمجتمعات المحلية عن الأمان في حالات الطوارئ، يهلك المودعون في مؤسسات الرعاية أثناء وجودهم بها. وكثيراً ما تُبنى مجموعة متنوعة من المؤسسات في أعقاب الكوارث. وغالبا ما يُجمع الأشخاص ذوو الإعاقات الذهنية والأشخاص المتوحدون والنساء والفتيات وكبار السن من ذوي الإعاقات النفسية الاجتماعية معا في أماكن الإيداع هذه، وتتخلى عنهم أسرهم. وتواصل الحكومات ووكالات التنمية الاستثمار في بناء مؤسسات جديدة أو تجديد المؤسسات القائمة. وخلال جائحة كوفيد-19، أغلقت مؤسسات إيداع متعددة أبوابها تمامًا أمام العالم الخارجي. ولا تتوفر بيانات عن عدد الأشخاص الذين نجوا من الجائحة في هذه المؤسسات أو عن الدعم الذي تم توفيره للأشخاص الذين كانوا يعيشون فيها.

53 - وأردف قائلا إن الأشخاص ذوي الإعاقة كثيرا ما يتركون في مخيمات ومراكز الإجلاء لمصيرهم، دون مساعدة خاصة لحالات الإعاقة. ويموت الأشخاص ذوو الإعاقة جوعاً في حالات الجفاف والمجاعات. وكثيرا ما يهملون في عمليات الإجلاء. وحتى النساء ذوات الإعاقات النفسية الاجتماعية يستغللن أثناء عمليات الإنقاذ لنقل الغذاء والدواء والإمدادات بين المناطق المنكوبة والمخيمات والأسر المعيشية. وكثيراً ما تتعرض النساء والفتيات ذوات الإعاقات النفسية الاجتماعية للعنف والإيذاء والاستغلال الجنسي في مراكز ومخيمات الإجلاء. وتستبعد الدول والوكالات الإنسانية الأشخاص ذوي الإعاقات النفسية الاجتماعية من أنشطتها في مجال التأهب لأنها تعتبرهم مرضى نفسيين يحتاجون فقط إلى مساعدة نفسانية في حالات الطوارئ.

54 - وتابع يقول إنه ينبغي لجميع أصحاب المصلحة والمجتمعات المحلية التحول من النموذج الطبي إلى نموذج أكثر شمولاً قائم على حقوق الإنسان، ومن الإيداع في المؤسسات إلى تعزيز الحق في العيش في المجتمعات المحلية، ومن إعادة التأهيل إلى الإدماج، ومن العلاج إلى نظم الدعم المجتمعي. وينبغي أن تدعم الدول المجتمعات المحلية كي تحتوي الجميع في الأوقات العادية وأثناء حالات الطوارئ والكوارث على حد سواء، من خلال توفير خدمات الدعم وبرامج التوعية الشاملة بشأن إدماج ذوي الإعاقة والتأهب للكوارث. ولا ينبغي تعليق الحق في العيش المستقل في المجتمعات المحلية أثناء حالات الطوارئ الإنسانية وحالات الكوارث.

55 - واستطرد قائلا إنه ينبغي للدول أن تبدأ فورا عملية إنهاء الإيداع في مؤسسات الرعاية بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية للجنة بشأن إنهاء الإيداع في مؤسسات الرعاية، بما في ذلك في حالات الطوارئ (CRPD/C/5). وينبغي أن تستخدم الوكالات الإنسانية هذه المبادئ التوجيهية لأغراض البرامج الإنسانية. وينبغي دمج عملية إنهاء الإيداع في مؤسسات الرعاية في البروتوكولات الوطنية لإدارة الكوارث، مع إشراك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في كل خطوة من خطوات التخطيط والتنفيذ والرصد.

56 - وأعقب ذلك بقوله إنه يجب على الدول إلغاء جميع قوانين عدم الأهلية القانونية، والاعتراف بالأهلية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة النفسية الاجتماعية كأشخاص ذوي إعاقة، وإدراجهم في جميع البرامج الوطنية للتنمية الشاملة لمسائل الإعاقة. وينبغي أن تصنف البيانات حسب الإعاقة من أجل العمل بالميزنة الشاملة للجميع. وينبغي استخدام الميزانيات المخصصة لخدمات الصحة النفسية لتوفير نظم وخدمات الدعم الاجتماعي بما يتماشى مع الاتفاقية، وضمان إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية أثناء حالات الطوارئ الإنسانية. وينبغي الاستثمار في حزم التوطين لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من العيش في المجتمعات المحلية، وتوفير الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة.

57 - **السيد داراخفيلدزه** (جورجيا): قال إن حكومة بلده درست المعايير الدولية من أجل النجاح في وضع تدابير تركز على احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء حالات الطوارئ. وتنفذ دائرة إدارة حالات الطوارئ التابعة لها خطط طوارئ للمنظمات والمدارس، بما في ذلك ما يخص منها الأطفال ذوي الإعاقة. وتجري حكومة بلده أيضا تدريباً منتظماً في المدارس للأطفال ذوي الإعاقة، ووضعت مبادئ توجيهية إلكترونية وكتيبات إعلامية لضمان إمكانية حصول هؤلاء الأطفال على نفس المعلومات كالآخرين. وقال إن حصول وفد بلده على مشورة بشأن التدابير الإضافية لتحسين حماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء حالات الطوارئ سيكون موضع تقدير من جانبه.

58 - **السيدة راجالا** (فنلندا): قالت إن حكومة بلدها سعت، في إطار جهودها الرامية إلى التصدي لأزمات شتى، بما في ذلك أزمة المناخ والحرب في أوكرانيا، إلى اكتساب مزيد من المعرفة عن الكيفية التي يرى بها الأشخاص ذوو الإعاقة أوضاعهم. وعلمت الحكومة، من خلال استقصاء أجري في عام 2023، أنه ينبغي إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في أفرقة العمل المعنية بتخطيط الإجلاء وغيره من تدابير مواجهة الأزمات من أجل أخذ احتياجاتهم في الاعتبار. وعلمت الحكومة أيضًا أن الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم مهتمون باكتساب المعرفة بكيفية التعامل مع أنواع مختلفة من حالات الأزمات.

59 - **السيدة كولوبرودوفا** (أوكرانيا): قالت إن عدد الأشخاص المتضررين من الحرب في أوكرانيا يتزايد كل يوم بسبب العمل العدواني الذي يشنه الاتحاد الروسي منذ أكثر من 10 سنوات. ومن بين الأهداف الاستراتيجية لحكومة بلدها للسنوات القادمة إعادة هؤلاء الأشخاص إلى الحياة الطبيعية ودمجهم في المجتمع.

60 - ومضت تقول إن عدوان الاتحاد الروسي غير المسبوق يؤثر تأثيرا كبيرا على حقوق الأطفال في أوكرانيا. ولحقت بالأطفال إصابات نتجت عنها إعاقات في الهجمات العشوائية التي يشنها الاتحاد الروسي على المدنيين والموجودات المدنية. وأصيب أكثر من 300 1 طفل بجروح ناجمة عن ألغام وطلقات نارية، وخضعوا لبرامج إعادة تأهيل صعبة.

61 - وأردفت قائلة إن أحد العوائق التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في سياق الأعمال العدائية هو عدم إمكانية الوصول إلى المعلومات والمباني ووسائل النقل. وهناك صعوبات في إخلاء المرافق السكنية للأشخاص ذوي الإعاقة في مناطق الأعمال العدائية بسبب عدم وجود مركبات مهيأة خصيصاً لهم. ولا يمكن إجلاء حوالي 500 3 مقيم في 24 منشأة من هذه المنشآت في خمس مناطق في أوكرانيا إلى الأراضي الأوكرانية التي تسيطر عليها الحكومة.

62 - **السيد سينغ** (غيانا): قال إن البلدان النامية مثل غيانا تتعرض بشكل متزايد للآثار المدمرة للأخطار الطبيعية والتي من صنع الإنسان، والتي تؤثر بشكل غير متناسب على الأشخاص ذوي الإعاقة. ولذلك يجب إعطاء الأولوية للأشخاص ذوي الإعاقة في إدارة مخاطر الكوارث. وتعمل اللجنة الوطنية المعنية بالإعاقة في غيانا مع المنصة الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث لضمان أن يكون الأشخاص ذوو الإعاقة من بين أول من يتلقون المساعدات الإنسانية والدعم النفسي الاجتماعي في حالات الكوارث والطوارئ. وتجري حكومة بلده تحليلا لحالة الأشخاص ذوي الإعاقة، إدراكا منها لكون البيانات الموثوقة ضرورية للتخطيط الفعال لحالات الطوارئ الإنسانية والتصدي لها، وذلك لكي تتمكن الحكومة من الاستجابة لاحتياجاتهم، ولا سيما في حالات الخطر. وتقوم الحكومة أيضا بصياغة قوانين شاملة لإدارة مخاطر الكوارث تضمن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في التخطيط وإعطاء الأولوية لاحتياجاتهم في جهود التأهب للكوارث والتصدي لها والتعافي منها. ويعد الانتشار المتزايد للإعاقة المكتسبة نتيجة النزاعات، بما في ذلك الحرب في غزة، تذكيرًا صارخًا بالحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لحماية الناس. ولا تزال غيانا ملتزمة بحماية الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل كافٍ ومنهجي من خلال السياسات والقوانين والعمل الإنساني.

63 - **السيد ثونغساوات** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن اللجنة الوطنية لإدارة الكوارث تقدم معلومات، وفقا لقوانين بلده المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وإدارة مخاطر الكوارث، عن مخاطر الكوارث ودورات تدريبية للأشخاص ذوي الإعاقة؛ وتجري فرق الذخائر غير المنفجرة عمليات مسح وإزالة في الأماكن التي تبنى فيها منازل للأشخاص ذوي الإعاقة والأماكن التي يقوم فيها الأشخاص ذوو الإعاقة بأعمال زراعية؛ وتساعد فرق الإنقاذ الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء الكوارث؛ ويزود الأشخاص ذوو الإعاقة بمخيمات مؤقتة وأغذية وملابس ومرافق صحية في حالات الطوارئ الإنسانية. وسيستمر تعزيز التنسيق مع لجنة إدارة الكوارث على جميع المستويات بهدف إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في تدابير الإنذار المبكر والاستجابة والتعافي.

64 - **السيدة بانتنغ** (المراقبة عن منظمة لارش الدولية): قالت إن المنظمة هي اتحاد يضم أكثر من 160 جماعة محلية في 37 بلداً، وهي ملتزمة بالمساهمة في إنشاء عالم يركز على الكرامة والحقوق والفرص والمجتمع المحلي. وأُنشئت جماعات محلية تابعة للمنظمة في هايتي وسوريا وأوكرانيا وفلسطين، التي تعاني حاليًا من أزمات إنسانية. وهناك حاجة إلى قيادة الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية والنمائية في جميع مراحل العمل الإنساني، وينبغي إشراك هؤلاء الأشخاص في تحديد المخاطر واتخاذ القرارات بشأن الموارد والبرامج الإنسانية. وستؤدي مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية والنمائية في العمل الإنساني وقيادتهم له على نحو كامل في جعله أكثر شمولا ويسرا وفعالية للجميع.

65 - **السيدة شيخلادزه** (المراقبة عن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في جورجيا): قالت إن قدرة الحكومات على الاستجابة الفعالة والشاملة في حالات الطوارئ أمر بالغ الأهمية. وضمان حصول جميع المواطنين، لا سيما الفئات السريعة التضرر مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، على الدعم الكافي ليس مسألة مساواة فحسب، بل إنه يعزز أيضا قدرة المجتمع العامة على الصمود. ويجب على الحكومات أن تقدم الدعم لجميع المحتاجين على قدم المساواة، عند الاستجابة لحالات الطوارئ، دون إغفال أي فئة منهم. ولم تراعِ حكومة جورجيا في خطتها للوقاية من الأزمة الاقتصادية، التي وضعتها استجابةً لجائحة كوفيد-19، احتياجات جميع الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل كافٍ؛ إذ يقتصر حق الحصول على الاستحقاقات الاجتماعية على الأفراد ذوي الإعاقة الشديدة والأطفال ذوي الإعاقة. ونتيجة لذلك، يُترك الأفراد ذوو الإعاقات الكبيرة والمتوسطة دون تقديم المساعدة الضرورية لهم. ويجب على الدول اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في التدابير المتخذة قبل وأثناء وبعد حالات الطوارئ.

66 - **السيد كاريوكي** (كينيا): قال إن حكومة بلده تنفذ برنامجاً لتمويل الإجراءات المحلية المتعلقة بالمناخ بهدف تعزيز القدرة على الصمود أمام تغير المناخ عن طريق بناء القدرات المحلية لدى تخطيط الاستثمارات وميزنتها ورصدها في مجالي القدرة على الصمود وتعزيز الشراكات التعاونية. ووضعت حكومة بلده، في شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، برنامجاً للابتكار في مجال العمل الإنساني لمعالجة الثغرات في البيانات والنظم التي تعيق إدماج الأطفال ذوي الإعاقة وأسرهم في الاستجابة للأزمات الإنسانية وحالات الطوارئ. وأدى عدم سقوط الأمطار في خمسة مواسم متتالية في كينيا إلى ارتفاع مطرد في عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، مما دفع حكومة بلده إلى تنفيذ مجموعة من تدابير تخفيف حدة الجفاف والتصدي له. وبغية تعزيز التنسيق والتعاون المتعدد القطاعات، أعرب عن رغبة وفد بلده في معرفة أفضل السياسات والبرامج والتدخلات لتلبية احتياجات وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جهود الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، والهياكل التي نجحت في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل.

67 - **السيد باسمور** (جنوب أفريقيا): قال إن حكومة بلده ملتزمة بالمبادئ المنصوص عليها في الاتفاقية، ولا سيما المادة 11، وبإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، اللذَيْن تم فيهما التشديد على أهمية إدارة مخاطر الكوارث المراعية لمنظور الإعاقة. وتضع الحكومة سياسات وطنية مدركةً الضعف الشديد الذي يواجهه الأشخاص ذوو الإعاقة أثناء حالات الطوارئ. وقال إن حكومة بلده أجرت بحوثا نظرية عن أثر تغير المناخ على الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم في استراتيجيات العمل المناخي والتخفيف من آثار المناخ والتكيف معه. وسيجري التكليف بإجراء مزيد من البحوث في عام 2025 لتمكين جنوب أفريقيا من الاستجابة بشكل مناسب للكوارث المرتبطة بالمناخ التي لها عواقب سلبية على الأشخاص ذوي الإعاقة.

68 - ومضى يقول إن عوائق إمكانية الوصول والاتصال وأوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية لا تزال تعيق المشاركة الكاملة والفعالة للأشخاص ذوي الإعاقة في التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها والتعافي منها. ويلزم بذل جهود متواصلة وتكريس الموارد، والالتزام على جميع مستويات المجتمع من أجل مواجهة هذه التحديات.

69 - وأردف قائلا إن الحرب المستمرة التي تشنها دولة الاحتلال على الشعب الفلسطيني في غزة خلفت أزمة إنسانية أثرت بشدة على الأشخاص ذوي الإعاقة، وأوجدت طبقة أخرى من التمييز البنيوي ضدهم. وهناك أمثلة عديدة على تجاهل إسرائيل المتعمد لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والاتفاقية. ويتمثل الحل للأزمة الإنسانية في وقف الحرب وتحقيق وقف إطلاق نار مستمر للأغراض الإنسانية.

70 - **السيد مارتينيس** (إكوادور): قال إن حكومة بلده جعلت من الوقاية أولوية، وهي بالتالي تعزز رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي القدرة المحدودة على الحركة في حالات الخطر والطوارئ. ووضعت الحكومة، بمساهمات قيّمة من المجتمع المدني، مبادئ توجيهية لإدارة المخاطر الشاملة للجميع مع التركيز على الأشخاص ذوي الإعاقة، وجرى نشر هذه المبادئ التوجيهية في أشكال ميسَّرة. ووضعت الحكومة أيضا بروتوكولًا مشتركًا بين المؤسسات للإنذارات في حالات الطوارئ، بما في ذلك الإنذارات التي تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة، لتوجيه مقدمي المساعدة في حالات الطوارئ. وفي إطار مشروع حول الرعاية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في إدارة المخاطر، يُعد استخدام الإسناد الجغرافي لتحديد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون في مناطق الخطر أمرًا أساسيًا. وأعرب عن رغبة وفد بلده في معرفة الكيفية التي يمكن بها تعزيز التعاون بين جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة والكيانات الحكومية، باستخدام التكنولوجيات الجديدة أو المنتديات الجديدة أو الاستراتيجيات الجديدة، بهدف إقامة تحالفات استراتيجية.

71 - **السيدة دافوين** (الاتحاد الأوروبي): قالت إن تأثر الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل غير متناسب في حالات الخطر وحالات الطوارئ الإنسانية أصبح واضحا للغاية في السنوات الأخيرة. ولا تتضمن خطط الطوارئ في كثير من الأحيان منظوراً كافياً للإعاقة. وكشفت جائحة كوفيد-19 عن نقطة ضعف شديدة في النظام الصحي. ومفتاح علاج تلك العيوب هو تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات التخطيط وصنع القرار. ويجري تشجيع شركاء الاتحاد الأوروبي في عمليات المساعدة الإنسانية على الانخراط في حوار مع المنظمات المحلية للأشخاص ذوي الإعاقة. ويطلب الاتحاد الأوروبي من جميع الشركاء تعميم مراعاة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في عملهم. وتساءلت عن الكيفية التي يمكن من خلالها ضمان القيام في حالات الطوارئ باستجابات ميسرة ومراعية لمنظور الإعاقة في نفس الوقت الذي يتحقق فيه احترام الحق في الحياة المستقلة والقائمة على الاعتماد على الذات.

72 - **السيدة فيافيسينسيو** (الجمهورية الدومينيكية): قالت إن جزءاً كبيراً من حلقة النقاش وثيق الصلة بأحكام المادة 8 من الاتفاقية بشأن إذكاء الوعي. ويجب الاعتراف بجميع جوانب حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل القضاء على مختلف الحواجز التي تعيق مشاركتهم. ولتعميم اتباع نهج مراعٍ للإعاقة في الاستجابة لحالات الطوارئ، يلزم إذكاء الوعي ليس بين المستجيبين المباشرين فحسب، بل بين السلطات وصناع القرار أيضاً. وكثيراً ما يؤدي نقص الوعي إلى عدم وجود مترجم للغة الإشارة في مراكز اللجوء أو عدم ملاءمة تلك المراكز للأشخاص ذوي الإعاقة. وقالت إن حكومة بلدها تنفذ برنامجاً لإذكاء الوعي بضرورة معاملة الأشخاص ذوي الإعاقة بكرامة واحترام حقوق الإنسان الخاصة بهم.

73 - **السيدة إيرا** (المراقبة عن المنظمة الأسترالية للأشخاص ذوي الإعاقة): قالت إن اللجنة الملكية الأسترالية لمكافحة العنف ضد الأشخاص ذوي الإعاقة ومناهضة إيذائهم وإهمالهم واستغلالهم عثرت على أدلة تثبت ارتفاع معدل انتشار العنف والإيذاء في دور الرعاية الجماعية للأشخاص ذوي الإعاقة. ولا يمكن افتراض سوى استمرار انتشارهما خلال جائحة كوفيد-19. ويجب أثناء الجوائح التقليل إلى أدنى حد ممكن من تعرض الأشخاص ذوي الإعاقة للفيروسات لدعم حقهم في الصحة بموجب المادة 25 من الاتفاقية، ويجب حمايتهم في دور الرعاية الجماعية لدعم حقهم في عدم التعرض للاستغلال والعنف والاعتداء بموجب المادة 16. وبموجب برنامج زوار المجتمعات المحلية الذي وضعته الحكومة الأسترالية، يقوم زوار المجتمعات المحلية بزيارات غير معلنة لدور الرعاية الجماعية، وبالتالي يكفلون حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون في تلك الدور. وأثناء جائحة كوفيد-19، اعتمدت بعض دور الرعاية الجماعية تدابير إغلاق موسعة، وأُغلقت أمام الزوار الخارجيين ومقدمي الخدمات. وعلى الرغم من أن زوار المجتمعات المحلية قادرون على التحدث إلى الأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق مكالمات الفيديو أو الهاتف، فإن هذه المكالمات تجري في كثير من الأحيان بحضور أحد عمال الدعم، وهو أمر غير فعال نظراً لإمكانية ارتكاب عامل الدعم نفسه للاعتداء. ولمعالجة المسألة المعقدة المتمثلة في كيفية توفير الحماية الفعالة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون في دور الرعاية الجماعية حال حدوث جائحة في المستقبل، ينبغي استشارة الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم، وينبغي للدول الأطراف وضع استراتيجية لذلك على وجه السرعة.

74 - **السيدة كارلسون** (السويد): قالت إن عدم إشراك المجتمع المدني في التأهب للأزمات له عواقب بعيدة المدى على الفئات المعرضة للخطر في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة. وتفتقر العديد من الدول إلى خطط محلية شاملة لتوفير الخدمات والتسهيلات للأشخاص ذوي الإعاقة أثناء الأزمات، مما يشكل انتهاكاً لالتزاماتها الدولية ويعرض حياة هؤلاء الأشخاص للخطر. ولا يزال العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة غير مطلعين على كيفية الاستعداد للأزمات والحروب، مما يجعلهم معرضين للخطر بشكل غير متناسب عند وقوع الكوارث. وسلطت منظمات المجتمع المدني في السويد الضوء على الفشل في استخلاص الدروس من جائحة كوفيد-19 أو الفيضانات التي يشهدها البلد. ولا يزال من الضروري الانتقال من التدابير المتخذة حسب الحاجة إلى العمل المنهجي لضمان أن تكون تدابير الحد من مخاطر الكوارث والعمل المناخي والتأهب الصحي مراعية لمنظور الإعاقة. ويجب أن تكون خطط التأهب للأزمات جامعة وشاملة وأن تعكس الاحتياجات المتنوعة لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة. ويجب إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم في عملية التخطيط.

75 - **السيد بورغ** (مالطة): قال إن استراتيجية بلده الخاصة بالإعاقة للفترة 2021-2030 مرتبطة بكل من الاتفاقية وإطار سِنداي. ووفقًا للاستراتيجية، حُولت فرقة العمل المعنية بجائحة كوفيد-19، التي تضم عدة جهات معنية من قطاع الإعاقة والقطاعات ذات الصلة، إلى لجنة دائمة تجتمع مرة واحدة سنويًا وتتولى مسؤولية وضع خطة عامة مراعية لمنظور الإعاقة لحالات الطوارئ في مالطة. وينبغي استخلاص دروس من الجائحة لضمان عدم تجاهل السلطات الصحية والتعليمية والأمنية الالتزام بتوفير ترتيبات تيسيرية معقولة عند تنفيذ إجراءات الطوارئ. وتواصل مالطة تقديم الدعم إلى الجهود المبذولة من قبيل الجهود التي تبذلها المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لضمان معالجة حالات الطوارئ الإنسانية الناجمة عن النزاعات المسلحة بطريقة تراعي منظور الإعاقة. ويتجلى الدعم الذي يقدمه بلده لمعالجة حالة الأطفال في النزاعات المسلحة من خلال الأولوية التي منحها مجلس الأمن لهذه المسألة أثناء أداء مالطة دورها كعضو غير دائم في المجلس.

76 - **السيدة سولومي** (رومانيا): قالت إن الهيئة الوطنية لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة في رومانيا أبرمت بروتوكولاً مع وزارة الشؤون الداخلية في عام 2023 لوضع الشروط والإطار العام للتعاون بين الجهات المعنية بالتأهب لحالات الطوارئ من أجل تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. وتعمل الهيئة الوطنية مع إدارة حالات الطوارئ على تكييف إجراءات الإجلاء مع احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، ووضعت مبادئ توجيهية طُبعت بطريقة براي حول كيفية النجاة من الزلزال. وبدعم من المجتمع المدني، يجري توفير التدريب على موضوع الإعاقة في حالات الكوارث للعاملين في حالات الطوارئ، بهدف إذكاء وعيهم بالمسائل التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة، من قبيل محدودية وُلوجهم إلى البيئة المادية والمعلومات ووسائل الاتصال.

77 - **السيدة تشينغ** (سنغافورة): قالت إن حماية وسلامة الأشخاص ذوي الإعاقة من أساسيات إدارة حالات الطوارئ في سنغافورة. وتسعى حكومة بلدها جاهدةً لضمان أن تكون تحذيرات وخدمات الطوارئ في متناول الجميع. وتعلمت حكومة بلدها من جائحة كوفيد-19 أهمية الشراكة مع الأشخاص ذوي الإعاقة في وضع استجابات لحالات الطوارئ تتسم بمزيد من الشمول. وبالنسبة للدول الجزرية الواقعة في مناطق منخفضة، تشكل الكوارث الناجمة عن المناخ مثل الفيضانات وعوامل الطقس القاسية تحديًا متزايدًا وملحًا يتطلب حلولًا متعددة الأوجه. وينبغي إيلاء الاهتمام لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة عند وضع خطط التخفيف والتكيف، وينبغي تعزيز الجهود المشتركة بين القطاعات من أجل وضع استجابات لتغير المناخ شاملة لمنظور الإعاقة.

78 - **السيدة فالنسيا** (إسبانيا): قالت إن الجهود المبذولة لمعالجة حالات الخطر والطوارئ الإنسانية ينبغي أن تمتد لتشمل الأشخاص ذوي الإعاقة. وبالتالي، تقوم حكومة بلدها باستعراض سياساتها الصحية لحالات الطوارئ وتخصيص الأموال المناسبة لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة؛ ورصد ملاءمة الملاجئ والخدمات الخاصة بحالات الطوارئ للأشخاص ذوي الإعاقة والمخاطر التي تهدد توفير الحماية، بما في ذلك العنف الجنساني؛ وضمان إتاحة أجهزة وخدمات الطوارئ، بما في ذلك الخدمات الإلكترونية والهاتفية، للأشخاص ذوي الإعاقات الحسية والإدراكية؛ وتعزيز تثقيف الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل تعلم مهارات البقاء على قيد الحياة واستراتيجيات الحد من المخاطر.

79 - ومضت تقول إن الأشخاص ذوي الإعاقة هم الأكثر تعرضا لخطر القتل أثناء الحروب. وينبغي لجميع الدول الأعضاء تعزيز عمليات السلام، ليس بسبب عدد وفيات الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء الحروب فحسب، ولكن بسبب الإعاقات الناتجة عن الحروب أيضاً.

80 - **السيد ماكاناوي** (المراقب عن منتدى منطقة المحيط الهادئ للإعاقة): قال إن الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني لا يمكنها أن تتخلى عن أي شخص، ولا سيما الأشخاص ذوو الإعاقة، الذين يمثلون نسبة 16 في المائة من سكان العالم. وكثيرا ما يُنظر إلى الأشخاص ذوي الإعاقة على أنهم فئة ضعيفة، على الرغم من قدرتهم الكبيرة على المساهمة في المجتمع والتنمية. ولكي يكون العمل الإنساني شاملاً للجميع حقاً، يجب السماح للأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم بالمشاركة الكاملة فيه.

81 - **السيدة كريم** (مصر): قالت إن السياق الجيوسياسي الحالي وحالات النزاع المسلح تعرض الأشخاص ذوي الإعاقة لمستوى عالٍ من الخطر. وبالتالي، فإن التمسك بالاتفاقية، ولا سيما المادة 11، أمرٌ لا بد منه. وفي اتفاقيات جنيف المؤرخة 12 آب/أغسطس 1949 وبروتوكوليها الإضافيين وفي قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ثمة تشديد على ضرورة حماية ورعاية الفئات الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة، في حالات النزاع. وتشكل صور الضحايا المدنيين للفظائع وأعمال القصف في غزة دليلاً على حالة النزاع التي تكون فيها المساعدة الإنسانية غير كافية أو تُمنع من الوصول، وتثور فيها الشكوك حول

مراعاة الأشـــخاص ذوي الإعاقة، ويتعرض فيها أمن الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنســـاني للخطر. وتســـاءلت عن الكيفية التي يمكن بها حماية الأشـــخاص ذوي الإعاقة في مثل هذه الحالات وكيف يمكن مراعاة احتياجاتهم في تصميم وتنفيذ التدخلات الإنسانية.

82 - **السـيد كراسـون** (بولندا): قال إن اتخاذ قرار مجلس الأمن 2475 (2019) يمثل المرة الأولى التي يركز فيها المجلس على حالة الأشـــخاص ذوي الإعاقة في النزاعات وحالات الطوارئ. وفي أعقاب الهجوم الذي شـنته روسـيا، فرّ ملايين الأشـخاص من أوكرانيا، واسـتقر الكثير منهم في بولندا. ووفرت حكومة بلده للأشخاص ذوي الإعاقة منهم ما يحتاجونه من الدعم والمساعدة، حيث خصصت أكثر من 50 مليون دولار لهذا الغرض. ويجب على الدول المعتدية احترام القانون الدولي الإنسـاني، فالعديد من الدول المعتدية أطراف في الاتفاقية. ومع ذلك، تســـتهدف الطلقات النارية والقنابل الأشـــخاص غير ذوي الإعاقة والأشـــخاص ذوي الإعاقة على حد سـواء. وتسـاءل عن الخطوات التي يمكن أن يتخذها المجتمع الدولي لضـمان حماية الأشخاص ذوي الإعاقة ودورهم الفاعل في النزاعات الجارية والمستقبلية.

83 - **الســـيدة أنشـــا** (الهيئة اللاتفية الجامعة لمنظمات الإعاقة (SUSTENTO)، لاتفيا): أعربت عن سـرورها لسـماعها العديد من الأمثلة الإيجابية عن الجهود التي تبذلها البلدان لتحسـين حياة الأشـخاص ذوي الإعاقة في حالات الأزمات والطوارئ الإنســانية. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من التحديات. ويجب عدم نسيان الأشخاص ذوي الإعاقة، وخاصة النساء والأطفال وكبار السن من ذوي الإعاقة. وكثيرا ما تكون هذه الفئات المهمشـة في وضـع أسـوأ من غيرها وغير قادرة على الاعتناء بنفسـها. ويجب أن تكون مشـاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة مجدية؛ فيجب ألا يشاركوا في المناقشات فحسب، ولكن في وضـع الحلول أيضًا. وينبغي أن تمتد مشاركتهم لتشمل كلا من المستوى المجتمعي والوطني والإقليمي.

84 - **الســـيد أوروســـكو** (وزارة المســـاواة والإنصـــاف في كولومبيا): قال إن حكومة بلده تتضـــامن مع الأشـــخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشـــون في حالات الحرب والأزمات الإنســـانية. ولا تعرّض هذه الحالات الأرواح للخطر فحســـب، بل يمكن أن تؤدي أيضًـــا إلى تجاهل القيم المعنوية والأخلاقية، وإعطاء الأولوية لأرواح معينة على حســـاب أرواح أخرى. ولمنع حدوث ذلك، يجب على النشـــطاء والمهنيين والأكاديميين وموظفي الخدمة المدنية والحكومات تعبئة المؤسسات المسؤولة عن التخفيف من المعاناة الإنسانية. ولا يلزم في معظم الحالات إجراء تحليل مستفيض لفهم كيفية الحد من المعاناة الإنسانية.

85 - **السيدة غامبا** (الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح): قالت إن الأشخاص ذوي الإعـاقـة والأطفـال ذوي الإعـاقـة قـد ورد ذكرهم في أربعـة قرارات لمجلس الأمن. ففي القرارين 2225 (2015) و 2427 (2018)، حدد المجلس الاحتياجات الخاصـــة بالأطفال ذوي الإعاقة التي ينبغي تلبيتها في حالات النزاع المســـلح، بما في ذلك إمكانية الحصـــول على الرعاية الصـــحية والدعم النفســـي الاجتماعي والتعليم. وجرى في القرار 2601 (2021) حث الدول الأعضـاء على تقديم مسـاعدة مسـتدامة وملائمة وشاملة للجميع، يسهل الحصول عليها في الوقت المناسب، إلى الأطفال ذوي الإعاقة المتضررين من النزاعات المســلحة، بما في ذلك إعادة الإدماج وإعادة التأهيل وتقديم الدعم النفســي الاجتماعي، وكفالة المساواة في إمكانية الحصول على التعليم المقدم في سياق النزاعات المسلحة. والقرار 2475 (2019) هو الأكثر شمولاً من بين القرارات الأربعة، حيث تضمن أربع فقرات كاملة عن الأشخاص ذوي الإعاقة، معظمها يتعلق بالمسـاعدة الشـاملة لمنظور الإعاقة. وتناول القرار أيضًـا المشـاركة والتمثيل الفعليين؛ وحدد خطوات للقضـاء على التمييز والتهميش؛ وتضـمن توصـية بإدراج بيانات مصـنفة حسب الإعاقة في التقارير. وينبغي تنفيذ جميع هذه القرارات على وجه السـرعة. وهناك صـكوك إقليمية أبعد مدى من تلك القرارات، مثل الميثاق

الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته، والبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أفريقيا.

86 - **السيد بوري** (منظمة Transforming Communities for Inclusion Global، باكستان): قال إنه ينبغي استشارة الأشخاص ذوي الإعاقات المتنوعة، بما في ذلك الفئات الممثلة تمثيلا ناقصا والمنظمات التي تمثلهم، بشأن قضايا دور الرعاية الجماعية والإيداع في المؤسسات. وينبغي اتباع نهج متعدد الجوانب لضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على جميع الخدمات الأساسية، بما في ذلك الخدمات الصحية وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية وإعادة التأهيل والمساعدة الشخصية والإسكان والضمان الاجتماعي وتنمية المهارات ونظم الدعم المجتمعي. وينبغي إعداد أنشطة لرفع مستوى الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لفائدة جميع السلطات والجهات المستجيبة والجهات الفاعلة المعنية على جميع مستويات التأهب للكوارث والاستجابة لها والتعافي منها. وسيكون أفراد المجتمع المحلي دائمًا أول من يستجيب، وبالتالي ينبغي بناء قدراتهم على مراعاة منظور الإعاقة وإشراكهم في التدريبات وأنشطة التأهب. وينبغي ألا تشمل تدابير ضمان سلامة الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم بناء مساكن أو ملاجئ أو دور رعاية جماعية منفصلة. فالترتيبات المعيشية المنفصلة تزيد من الخطر على حياة وحرية الأشخاص ذوي الإعاقة. وينبغي أن تتاح للأشخاص ذوي الإعاقات النفسية الاجتماعية المحصورين في هذه الأماكن فرص إعادة التوطين في المجتمعات المحلية على قدم المساواة مع الآخرين.

87 - **السيدة غورونغ** (الجمعية الوطنية لذوات الإعاقة من السكان الأصليين في نيبال)، الرئيسة المشاركة، قالت إنه ينبغي للجنة أن تتناول، في تعليقها العام المقبل رقم 9، حالات الخطر والطوارئ الإنسانية، بما في ذلك النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية والمناخية وحالات الطوارئ الصحية.

88 - ومضت تقول إن استمرار العوائق والوصم والتهميش يعني أن احتياجات ووجهات نظر وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وخاصة الأشخاص ذوو الإعاقة الممثلون تمثيلا ناقصا، تُهمل وتُستبعد قبل وأثناء وبعد حالات الخطر وحالات الطوارئ الإنسانية. وغالبا ما يتبع نهج واحد يناسب الجميع في جهود التأهب والاستجابة والتعافي دون مراعاة للأشخاص ذوي الإعاقة. وكثيراً ما يعيش الأشخاص ذوو الإعاقة من الشعوب الأصلية والنساء ذوات الإعاقة من الشعوب الأصلية والأقليات من ذوي الإعاقة في مناطق معرضة بشكل خاص لتغير المناخ أو النزاعات المسلحة أو أنشطة الصناعات الاستخراجية، وبالتالي كثيراً ما يتعرضون لسوء المعاملة أو يقتلون أو يُفقدون. كما ينتهك الحق في تقرير المصير والموافقة الحرة والمستنيرة للشعوب الأصلية في كثير من الأحيان. وتتعرض النساء والفتيات ذوات الإعاقة بدرجة كبيرة لخطر العنف الجنسي والجنساني والثقافي والجماعي والإيذاء أثناء الأزمات الإنسانية وحالات الطوارئ. ولا تزال العقليات الذكورية والاستعمارية والرأسمالية، والحواجز الاجتماعية والثقافية والسلوكية والبيئية إلى جانب التمييز، تعيق مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في صنع القرار في جميع مراحل التخطيط.

89 - وأردفت قائلة إنه يجب ألا تبقى حركات حقوق الإنسان وحقوق ذوي الإعاقة صامتة؛ إذ يلزم القيام بحملات وإجراءات جماعية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية. ولم تُحول مختلف الولايات الشارعة الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك المادة 11 من الاتفاقية، إلى ممارسة عملية؛ وحان الوقت للعمل بشكل جماعي لتنفيذ الإطار الحالي واتباع نهج متعدد الجوانب قائم على حقوق الإنسان لدعم حقوق الجميع، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقات المتنوعة، في الأزمات الإنسانية وحالات الطوارئ.

رُفِعَت الجلسة الساعة 18:05.